1947: الأممية الرابعة ضد تقسيم فلسطين

تقديم:

في خريف هذه السنة؛ 2017، تحل الذكرى السبعون لتقسيم فلسطين بناء على قرار الأمم المتحدة ليوم 29 نونبر 1947.

نغتنم هذه المناسبة لإعادة نشر وثيقتين من وثائق الأممية الرابعة في تلك المرحلة.

الوثيقة الأولى تحت عنوان "***تقسيم فلسطين***" سبق ونشر في افتتاحية مجلة "لا كاتريام أنتيرناسيونال" (عدد نونبر-دجنبر 1947)؛ لسان حال الأمانة الدولية للأممية الرابعة آنذاك، أما الوثيقة الثانية فهي تحت عنوان "***ضد التقسيم***" (شتنبر 1947)، وهي في الأصل مقال باللغة العبرية على صفحات مجلة "كول هام عاماد" (Class Voice) نشر ووزع بفلسطين من طرف "الفرع الفلسطيني للأممية الرابعة" آنذاك.

كل المواقف التي تضمنتها هاتان الوثيقتان ظلت صامدة، إذ وبعد سبعين عاما على كتابتها، ظلت هي مواقف الأممية الرابعة؛ رفض تقسيم فلسطين ورفض التدخل الإمبريالي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره: من أجل جمعية تأسيسية منتخبة لكل مكونات الأمة الفلسطينية لبناء دولة موحدة علمانية وديمقراطية على كامل التراب التاريخي لفلسطين.

ظل هذا موقفنا وعبرنا عنه في كل مرحلة من مراحل تطور الثورة الفلسطينية.

لقد تشبثنا بمواقفنا ضد التيار في الوقت الذي اختار فيه الجميع الاصطفاف وراء "اتفاقيات السلام" المزعومة؛ اتفاقيات أوسلو عام 1993 [1]، أي وراء الإمبريالية الأمريكية وضدا على حقوق الشعب الفلسطيني. فبغرض الدفع للأمام ب"منطق" التقسيم، أسست اتفاقيات أوسلو لسلطة فلسطينية على شبه دويلة لا سيادة لها على 22% من مساحة الأراضي الفلسطينية من مجموع مساحة فلسطين إبان الانتداب البريطاني [2] (1920 – 1948)، بات هذا الجزء مقسما لقسمين: قطاع غزة المحاصر منذ أزيد من عشر سنوات، وغيوتوهات الضفة الغربية، التي تعاني من توسع يومي للاستيطان الإسرائيلي وانتشار لنقاط التفتيش العسكرية.

لوضع هاتين الوثيقتين في سياقهما التاريخي، لا بد من التذكير بالظروف التي أدت لتقسيم فلسطين. تأخر الثورة البروليتارية العالمية، أي الثورة التي دشنت مع ثورة أكتوبر 1917، وهو التأخر الناجم كليا على خيانة القيادات العمالية (الاشتراكية الديمقراطية والجهاز الستاليني) والذي أدى إلى همجية الحرب الإمبريالية الثانية، الهمجية التي تمخضت على طرد ستة ملايين من اليهود من أوروبا من قبل النازية. لكن مكاسب ثورة أكتوبر 1917 التي "*أحيا في وعي الجماهير السوفييتية*" أدت عام 1943 إلى أول انتصار للعمال ضد البربرية بستالينغراد، حيث كان هذا الانتصار بمثابة انطلاقة لموجة ثورية في أوروبا والمستعمرات. وسعى العمال والشعوب المضطهدة لاغتنام انتصار ستالينغراد للتحرر من الفاشية، لكن أيضا التحرر من الاستغلال الرأسمالي والاستعمار. فمن الهند للبلقان، من إيطاليا لفرنسا ومن شمال أفريقيا للهند الصينية، احتشد العمال والشعوب المضطهدة لمقاومة عالم الحرب والاستغلال والفاشية.

لإيقاف هذه الموجة الثورية غير المسبوقة، اضطرت الإمبريالية للجوء للحلف المقدس المناهض للثورة بين القوى الإمبريالية المنتصرة في الحرب الثانية (الولايات المتحدة وبريطانيا المنهكة جراء الحرب) من جهة والبيروقراطية الستالينية الحاكمة بالاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، فيما يسمى بمعاهدة يالطا – بوتسدام.

عملت الوكالات المحلية للبيروقراطية الستالينية واحتلت الصفوف الأولى لإعادة "النظام". فبفرنسا، دعا موريس توريز؛ الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي بعد عودته من موسكو إلى إرجاع أسلحة الميليشيات الوطنية تحت ذريعة "*لدولة واحدة، جيش واحد، شرطة واحدة*"، أي أجهزة الدولة البرجوازية التي توجب إعادة بناءها يدا في يد مع "دوغول". وعلى الرغم من "مصادرة" الثورة من قبل الأجهزة، وعلى رأسها الجهاز الستاليني بفرنسا كما بباقي بلدان أوروبا الغربية، تمكنت الطبقة العاملة من انتزاع عدد من المكاسب المهمة من أيدي البرجوازية التي كانت مهددة بفقدان ما هو أساسي: أي سلطتها السياسية.

في الجزائر، التي كانت مستعمرة لفرنسا، تجرأ الستالينيون على نعت مناضلي حزب الشعب الجزائري؛ PPA واتهامهم ب"*عملاء هيتلر*" بعد أن نظموا معية الجماهير الجزائرية لمظاهرات يوم 9 ماي 1945 بسطيف وغالمة، وهي المظاهرات التي خلفت عشرات الآلاف من القتلى جراء التدخل القمعي لقوات الاستعمار الفرنسي. رغم أن "الحلف المقدس" لم يتمكن من تجنب الثورة اليوغوسلافية، إلا أن اتفاق ستالين مع شيرشيل أدى إلى مجزرة ضد الأنصار اليونانيين بقيادة الحزب الشيوعي والذين كانوا يسيطرون عمليا على كامل البلد تقريبا. وعندما احتج أ. غالاشير؛ برلماني وقيادي بالحزب الشيوعي البريطاني على هذه المجزرة التي أحدثها الجيش البريطاني باليونان، رد عليه شرشيل – استغلالا للضمانات التي حصل عليها من قبل ستالين - بنبرة تهديدية "*احذر سيد غالاشير، فالناس الذين يتحدثون مثلك في موسكو يودعون في السجن...*"

أما في المستعمرات البريطانية، فقد سعت الشعوب للتحرر من الاضطهاد. كتب المناضلون التروتسكيون الفلسطينيون على صفحات "**كول هام عاماد**"، " *أنه في المرحلة الراهنة، المتميزة بالثورات الاجتماعية وانتفاضات الشعوب المضطهدة، تلجأ الإمبريالية لطريقتين اثنتين لفرض سيطرتها: القمع الشرس (كما في إيندونيسيا والهند الصينية واليونان) أو إلى زرع فتيل النزاعات بين الأمم. وتعد هذه الأخيرة الأكثر "فاعلية" بالنسبة للإمبريالية إذ أنها تفرض سياساتها من الكواليس.*" ففي الهند، كما في فلسطين، وبدعم مباشر من قبل البيروقراطية الستالينية، اصطفت الإمبريالية الأمريكيةمع نظيرتها البريطانية لفرض تقسيم هاذين البلدين، في الهند، تم فرض تقسيم الإمبراطورية الهندية في غشت من عام 1947 على أسس دينية فيما بين الهند من جهة وقبيلتين "مسلمتين" تبتعدان عن بعضهما البعض بأكثر من 1600 كلم؛ باكستان الغربية (باكستان الحالية) و باكستان الشرقية التي ستصبح "بنغلاديش" بعد حرب التحرير لعام 1971. تسبب هذا التقسيم في نزوح 12 مليون شخص ومغادرتهم لقراهم وأراضيهم كما تسبب في مقتل مليون شخص في النزاعات. عمل الحزب الشيوعي الهندي – الذي سبق وندد بانتفاضة الجماهير الهندية لعام 1942 – على تأييد تقسيم البلد، فيما عارضته الأممية الرابعة وفرعها الهندي؛ الحزب البلشفي اللينيني (BLPI).

نشرت الأممية الرابعة، "*غدت سياسات التقسيم في فلسطين، كما كان الأمر في الهند، الوسيلة المثلى لتحريف الصراع* (الطبقي؛ المترجم) *واستبداله بنزاع ما بين الجماهير العربية والعمال اليهود*". لجأت الإمبريالية للاستعانةبالمأساة التي تعرض لها اليهود بأوروبا إبان الحرب العالمية لاستغلال تيار عنصري ورجعي "الصهيونية" [3]التي كانت لحدود ذلك الوقت تلعبدورا ثانويا. ففي الوقت الذي سعى فيه مئات الآلاف من الفارين من معسكرات الاعتقال النازي للفرار من أوروبا، لجأت القوى الإمبريالية إلى إغلاق حدود بريطانيا، الولايات المتحدة، كندا وأستراليا بذرائع لا تقل عنصرية على عنصرية الرايخ الألماني النازي. "الإمبريالية هي التي كانت وراء مشكل اللاجئين من معتقلات النازية عندما أغلقت حدود كل البلدان أمامهم. تتحمل الإمبريالية كل المسؤولية على مصير هؤلاء اللاجئين"، كما كتب التروتسكيون الفلسطينيون في وثيقتهم المنشورة في شتنبر 1947، وكما كتب الكاتب والمناضل الثوري الفلسطيني؛ **غسان كنفاني**: "*إذا كانت النازية وراء المجازر التي تعرض لها اليهود وفرارهم من ألمانيا، فإن الرأسمالية "الديمقراطية" هي التي وقفت، معية الحركة الصهيونية، وراء لجوء أغلب اليهود إلى فلسطين. إذ تشير الإحصائيات إلى أن عدد الفارين اليهود بلغ 000 265 2، لم تستقبل الولايات المتحدة سوى 000 170 منهم (6,6 %) فيما استقبلت إنجلترا000 50 منهم (1,9%) فيما لجأ 8,5% لفلسطين 000 039 1 (75,2%) لجؤوا إلى الاتحاد السوفييتي.*" (نشر في ثورة 1936-1939 بفلسطين).

سردت افتتاحية "لا كاتريامأنترناسيونال": "*خاضت الأممية الرابعة بكل من الولايات المتحدة، بريطانيا وفي بلدان أخرى حملات لفرض استقبال وبدون شروط للاجئين اليهود في هاته البلدان. وهو الشيء الذي ترفضه القوى الإمبريالية بغرض دفع اللاجئين – وبدعم من الحركة الصهيونية – لوجهة واحدة: فلسطين.*

من المؤكد أن التدخل الإمبريالي وسياسة "فرق تسد" (divide et impera)[4] ليست ببدعة جديدة بالشرق الأوسط، إذ سبق للإمبريالية الفرنسية والبريطانية وأن عقدتا عام 1916 اتفاقا سريا ***"سايكس بيكو"*** *فيما بينهما (وهو الاتفاق الذي ستفضحه نشرة "لابرافدا" البلشفية بعيد ثورة أكتوبر 1917)، كان وعد بلفور من أجل تأسيس "دولة قومية لليهود بفلسطين" بمثابة أول مخطط لتقسيم فلسطين، مخطط من صنع البريطانيين كرد فعل على الإضراب العام الفلسطيني عام 1936... لكن الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية تذرعت بالمجزرة التي اقترفتها النازية ضد اليهود لفرض تقسيم فلسطين.*

على كل حال، لا يمكن وضع المسؤولية فقط على الإمبريالية ووكيلها؛ الحركة الصهيونية، حيث إن التقسيم لم يكن ممكنا دون الدعم المباشر من قبل البيروقراطية الستالينية الحاكمة بالاتحاد السوفييتي (والقادة الاشتراكيين الديمقراطيين وبالأخص منهم قادة حزب العمال البريطاني الذين لعبوا دورهم ك"ليوتنان عماليين للبرجوازية".

سرد المؤرخ **هنري لورانس**[5]، في حديثه عن حيثيات تصويت الأمم المتحدة على قرار التقسيم؛ "*اتفقت القوى العظمى أخيرا على الدعوة لانعقاد جمعية عامة استثنائية للأمم المتحدة لمناقشة المشكل الفلسطيني، تم رفض مقترح البلدان العربية الداعي لإدراج استقلال فلسطين بجدول الأعمال (فاتح ماي 1947)، وبشكل فاجئ الجميع، دعا وفد الاتحاد السوفييتي لتأسيس دولة بقوميتين (binational state) في فلسطين، وفي حال تعذر ذلك، تقسيم فلسطين. (...). وفي يوم 31 ماي 1947، نشرت اللجنة تقريرها. يدعو التقرير وبالإجماع إلى نهاية الانتداب البريطاني واستقلال فلسطين. دعت الأغلبية إلى تقسيم فلسطين مع الحفاظ على الوحدة الاقتصادية بالقدس وجعل هذا الأخير منطقة دولية، أما الأقلية (الهند، يوغوسلافيا وإيران) فدعت إلى تأسيس دولة فيدرالية تضم دولة للعرب ودولة لليهود مع الحفاظ على القدس كعاصمة للفيدرالية. رفضت اللجنة العربية العليا* [6] *هاذين المقترحين، فيما دعم الصهاينة مقترح التقسيم، وتم إرجاء البث في القرار النهائي للجمعية العامة للأمم المتحدة، ساندت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي مقترح التقسيم، فيما أعربت بريطانيا عن نيتها في التحفظ أما فرنسا فظلت مترددة، إذ أنها من جهة تتعاطف مع الحركة الصهيونية ومن جهة أخرى فإن وضعيتها كقوة استعمارية (بالأخص في شمال أفريقيا) يدفعها لموقف التحفظ (...) المداولة الرئيسية حول الموضوع تمت في لجنة تابعة للأمم المتحدة مع أواخر أكتوبر 1947. ومع الضغوطات الكبرى للإمبريالية الأمريكية، اضطرت عدد من الدول بأمريكا اللاتينية لتغيير موقفها في آخر لحظة، وهو ما أدى إلى التصويت على تقسيم فلسطين يوم 29 نونبر 1947 (وهو الموقف الذي اتخذته فرنسا أيضا، إذ وبعد ترددها صوتت لصالح قرار التقسيم المذكور)."*

لعب دعم بيروقراطية الكرملين، في استمرار لمعاهدة يالطا – بوتسدام المناهضة للثورة، دورا حاسما في إقرار تقسيم فلسطين. لقد كان التروتسكيون الفلسطينيون على حق عندما شجبوا عام 1947 موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني (أي الحزب الستاليني الذي سارع لتكييف وضعه التنظيمي ليتلائم مع قرار تقسيم فلسطين)، كتب التروتسكيون الفلسطينيون على صفحات "**كول هام عاماد**"؛ "*يبدو أن الحزب الشيوعي الفلسطيني كان ينتظر حلا "عادلا" من قبل الأمم المتحدة. إنه يستمر في التوهم في دور الأمم المتحدة، وبذلك، فهو يشارك في تغطية المخططات الإمبريالية ووضعها حيز التطبيق." كم مرة، نسمع منذ 1947، أنه يتوجب اللجوء للأمم المتحدة لفرض احترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؟كم مرة نسمع ذلك، على الرغم من أنه، في إطار الأمم المتحدة بالذات تمت كل الاتفاقيات التي تجرد الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية المشروعة؟ نسجل أنه لم يعد الستالينيون وحدهم هم من يدعون لاحترام قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، بل انضم لذلك أيضا تحريفيو التروتسكية (الجهاز البابلي...) كما سارت أغلب القيادات الفلسطينية على ذات النحو. لنكرر أن الدعوة لاحترام قرارات الأمم المتحدة، في الماضي أو في الحاضر، هو بمثابة "التغطية على مخططات الإمبريالية والمساعدة على وضعها حيز التطبيق".*

ليس بوسعنا في هذا المقال العودة لكل المرحلة التاريخية التي أعقبت قرار التقسيم الذي صادقت عليه الأمم المتحدة في نونبر 1947: النكبة [7]، التهجير، الاضطهاد القومي، حروب 1948، 1956، 1967 و1973، مخططات السلام المزعومة وصولا إلى اتفاقيات أوسلو (1993).

لنشر إلى أنه من بين "الدولتين" المرتقبتين في قرار التقسيم لعام 1947، فقط دولة واحدة هي التي رأت النور: دولة إسرائيل، وهذا بالضبط ما تنبأت به الأممية الرابعة منذ 1947: "*إن تأسيس دولة عربية مستقلة داخل فلسطين يكاد يكون مستحيلا"، أولا لأن "الملك عبد الله (ملك الأردن) والعميل رقم واحد للحكومة البريطانية في المنطقة العربية، سيسعى بكل ما أوتي من قوة لضم شرق فلسطين لمملكته (لا كاتريام أنتيرناسيونال)، وهو ما سيحدث بالفعل. ومنذ 1947، حذرت الأممية الرابعة من "الحلفاء" المزعومين للشعب الفلسطيني "الحكام وعملاء الإمبريالية ... ومناورات البرجوازية المصرية والسورية*"، باختصار، الأنظمة العربية الرجعية. إذ أن الوهم بأنه يمكن للأنظمة العربية بالمنطقة (وبدون استثناء) الوقوف بجانب الثورة الفلسطينية هو ما أدى للهزائم والخيانات، من "شتنبر الأسود" بالأردن إلى اتفاقيات كامب دايفد الموقعة ما بين إسرائيل والسادات، مرورا بترسيم حدود إسرائيل على هضبة الجولان باتفاق مع نظام الأسد، أما فيما يخص القيادات الفلسطينية بمختلف تياراتها فقد انتهت إلى التخلي عن الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1988، ثم لاتفاقيات أوسلو عام 1993. ينص الميثاق الوطني الفلسطيني على تحرير كامل الأرض الفلسطينية وتأسيس دولة تضمن المساواة بين المواطنين من مختلف الأديان. اتفقت كل القوى الفلسطينية على التخلي عن الميثاق الوطني الفلسطيني ، سواء المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية أو خارجها (أعلنت حركة حماس في فاتح ماي 2017 وبشكل رسمي على أنها تناضل من أجل "دولة على حدود 1967" أي (الضفة الغربية وقطاع غزة).

ليس هناك ثمة خيار ثالث ما بين الدولة الديمقراطية من جهة وحرب الإبادة من جهة أخرى "*البديل الوحيد لحل الدولتين المزعوم هو دولة علمانية وديمقراطية يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون في المساواة*" كما أعلن أحد القادة الفلسطينيين؛ **صائب عريقات** في فبراير 2017... قبل أن يتراجع عن هذا الموقف بشكل سريع، إذ أن هذا الموقف يتطلب القطيعة مع الإمبريالية وهو ما لا يرغب فيه. إن أساس الثورة الفلسطينية هو سعي الشعب الفلسطيني المتواصل لبناء الأمة الفلسطينية على كامل التراب التاريخي لفلسطين، ومحرك هذه الثورة هو الإرادة المتواصلة للاجئين الفلسطينيين وأبنائهم ونضالهم من أجل الحق في العودة لديارهم. ورغم توالي الهزائم والخيانات، تظل الثورة الفلسطينية حية لأن الشعب الفلسطيني لم يتخل عن حقوقه الوطنية. ولأن هذا الشعب الفلسطيني ومنذ 1947 وقف ضد الاتفاقات ما بين الإمبريالية والبيروقراطية الستالينية، تظل الثورة الفلسطينية إحدى ركائز الثورة العالمية.

أما فيما يخص دولة إسرائيل، فقد تأسست عام 1948 انسجاما مع قرار تقسيم فلسطين، ومنذ 1948 إلى يومنا هذا، تواصل هذه الدولة "المنطق" الذي ترقبته الحركة الصهيونية منذ عقود: السعي اليومي لترحيل وتهجير الشعب الفلسطيني وهو ما سرده مسؤول وكالة الاحتلال الصهيوني بفلسطين؛ **جوسيفوايتز**[8]عام 1940: "*لنكن واضحين؛ لن يكون هناك مكان لشعبين في هذا البلد. لن نحقق أهدافنا إذا ما استمر العرب في هذا البلد الصغير، وليس هناك وسيلة أخرى غير ترحيل العرب إلى البلدان المجاورة – ترحيل كل العرب، لا يجب أن الإبقاء على أية بلدة أو قبيلة عربية*.". إن هذه الدولة التي وصفتها الأممية الرابعة ب"الدولة القزمية" و"بيدق" القوى الإمبريالية "ومناوراتها في المنطقة العربية"، ولا يمكن لهذه الدولة أن تكون إلا عاملا لإبادة الشعب الفلسطيني، كما لا يمكن لها أن تكون إلا "فخا" لليهود. كما سبق وصرح **ليون تروتسكي** أن "*الفخ الذي يتم إعداده لليهود بفلسطين بات منصوبا*"، كتبت مجلة **(لا كاتريام أنتيرناسيونال)**: إن تأسيس دولة إسرائيل "*قصد استئصال معاداة السامية في العالم، أدى إلى اندلاع موجة عداء غير مسبوقة في عدن كما إلى اندلاع موجة هائلة من معاداة السامية في العالم بأسره*". نجحت الحركة الصهيونية في بناء "غيتو" في تناقض مع النضال الديمقراطي لليهود المضطهدين الذين كانوا يؤمنون بأن المساواةفي الحقوق هي وسيلة تحررهم السياسي. سبعون عاما مضت، ولا زالت "الدولة القزمية" تعيش في واقع الأمر على الإعانات المالية والعسكرية للإمبريالية الأمريكية. كتبت صحيفة **ها آرتز**[9]*أن مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في المجال العسكري والاقتصادي قدرت ب233,7 مليار دولار منذ 1948.*

أما فيما يخص شعار "الجمعية التأسيسية الفلسطينية" (التي تضم كل مكونات الأمة الفلسطينية) فقد كتبت الأممية الرابعة منذ عام 1947، *أن شرط النضال المشترك ما بين الجماهير العربية والشغيلة اليهودية بفلسطين ينطلق من ضرورة "اتخاذ موقف واضح ضد تقسيم البلد وضد إقامة دولة يهودية*". سبق **لكارل ماركس** وأن كتب: "*لا يمكن لشعب ما أن يكون حرا إذا كان يضطهد شعبا آخر*"، لا يمكن لليهود المهاجرين لفلسطين أن يكونوا مواطنين فلسطينيين على قدم المساواة مع إخوانهم العرب إلا في حال تخلوا عن امتيازاتهم كمحتلين، أي، إلا إذا ما "*تمت قطيعة جماهيرية (الجماهير اليهودية) مع الصهيونية المجرمة*".

قبل تقسيم فلسطين والنكبة وكل المآسي التي ستضرب المنطقة ككل فيما بعد، كان شعار الجمعية التأسيسية حاضرا، إذ رغم أن التيار التروتسكي كان أقلية (وتعرض لقمع وحشي من قبل الستالينية في كل بقاع العالم)، وضعت الأممية الرابعة نفسها في موقع "*طليعة النضال ضد تقسيم فلسطين، والنضال من أجل دولة فلسطينية موحدة ومستقلة، حيث سيكون بإمكان الجماهير تقرير مصيرهم بسيادة وحرية عبر انتخاب جمعية تأسيسية*". أما "العقلانيون" من مختلف تلاوينهم فلم يتوانوا على وصف ذلك ب"المثالي" و "غير العقلاني" منذ سبعين عاما.

في مهرجان منظم من طرف الحزب الشيوعي الأممي؛ PCI بباريس عام 1982 غداة مجزرة صبرا وشاتيلا، تحدث الرفيق **بيار لامبير** "*لكي ترى الأمة الفلسطينية النور، وهو الخيار الوحيد الممكن من أجل التقدم والسلام في هذه المنطقة من العالم، يتوجب النضال من أجل جمعية تأسيسية تقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين مكونتيها اليهودية والعربية في إطار أمة موحدة.*

لهذا فنحن ضد دولة إسرائيل. منذ سنوات، رأى البعض أن هذا الموقف هو موقف طوباوي. ترى إلى أين قاد هؤلاء "الواقعيون" الشعوب؟ إلى أين يقودون اليوم هذه المنطقة التي تعم فيها المجازر والحروب؟ لا ليس هناك من حل غير الحل الديمقراطي، أي الحل الذي سيؤدي لسيادة السلام في المنطقة، الحل الذي يمر بالضرورة عبر زوال دولة إسرائيل وعبر انتخاب جمعية تأسيسية تضم مكونتيها اليهودية والعربية. أيها الرفاق، إن أي حل غير الحل الديمقراطي أعلاه لن يؤدي إلا للمزيد من المجازر المتواصلة. لقد عشنا حرب 1948، 1956 و 1967 و"شتنبر الأسود" التي رأينا فيها ملك الأردن؛ الملك عبد الله يستخدم القوات التي مدته له الإمبريالية الأمريكية لتقتيل الفلسطينيين. عشنا حرب 1973 وتل الزعتر عام 1976 (10)... إن استمرار دولة إسرائيل هو استمرار للحرب بالمنطقة.

هؤلاء الواقعيون يصرخون أنه من الطوباوية بمكان الحديث عن النضال من أجل الأمة الفلسطينية، لكن هذا النضال هو بمثابة نضال البروليتاريا العالمية، فوحده النضال التضامني للشعوب قادر على إعطاء البعد الحقيقي للنضال من أجل الاستقلال والتحرر. تشكل الثورة الفلسطينية الحجر الأساس لكل النضال الثوري لشعوب الشرق الأوسط.

أكرر، إننا أمميون وبالتالي فنحن مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولأننا مع حق الشعوب في تقرير المصير، فإننا مع ضرورة زوال دولة إسرائيل (...) إننا نؤكد على أن الحل الديمقراطي لن يكون هو الحل الحقيقي لكل المشاكل التي تعاني منها المنطقة فحسب، بل هو يساهم أيضا في الحفاظ على التقاليد الديمقراطية للشعب اليهودي. لقد تأسست دولة إسرائيل على أساس نفي الثقافة اليهودية، فشارون وبيغن ليسا إلا جزارين لهاته الثقافة.

إن دولة إسرائيل المضطهدة (بكسر الهاء) ليست إلا نفيا صارخا للثقافة وللتقاليد الديمقراطية للشعب اليهودي الذي تعرض للاضطهاد لآلاف السنين، فدولة إسرائيل هي الرجعية البحتة، هي اللجوء للميليشيات الفاشية لنفي هذه التقاليد الديمقراطية.

أيها الرفاق، لأولئك الذين يذكروننا بالهولوكوست النازي، ونحن ندرك مقاصدهم، نؤكد على أن "جثة الطفل اليهودي في محرقة النازية بوارسو لا تقل قيمة على جثة الطفل الفلسطيني أو اللبناني بصيدا أو ببيروت. إن جريمة البعض لا تبرر جريمة الآخرين"

دومنيك فيري

15 يوليوز 2017

وثـــائـــق

تقسيم فلسطين

(افتتاحية عدد نونبر – دجنبر 1947 لمجلة « La Quatrieme internationale »)

بعد اتفاق "الثلاثة الكبار" على تقسيم فلسطين، لم يكن اجتماع الأمم المتحدة للتصويت على القرار إلا أمرا شكليا. انسحبت الإمبريالية البريطانية من الشرق الأوسط إلى خط دفاعي ثاني مثلما فعلت مع تقسيم الهند، مع احتفاظها بمصالحها المالية والاقتصادية الأساسية بكلتي الدولتين اليهودية والعربية. واصلت الدولة العربية المزعومة كما الهاغانا (11)مشاوراتهما مع وزارة الحرب البريطانية كما كان الأمر مع الجيش الهندي من جهة والمسلمون من جهة أخرى إبان تقسيم الهند، وكما كان الأمر مع هذا الأخير، فقد غدا تقسيم فلسطين الوسيلة المثلى لزرع الاقتتال بين الجماهير العربية والشغيلة اليهودية.

لقد كانت الإمبريالية البريطانية في حاجة لمناوراتها بغرض تخفيض نفقاتها (...) إن تأسيس دولة عربية مستقلة بفلسطين هو أمر أقرب للمستحيل، إذ يسعى ملك الأردن؛ الملك عبد الله العميل الأول للندن في العالم العربي إلى ضم شرق فلسطين لمملكته كخطوة أولى نحو تشكيل الإمبراطورية السورية الكبرى، وهو الهدف الرئيسي لمملكته كما للبرجوازية البريطانية بالشرق الأوسط. خلاصة القول، إن بريطانيا استمرت في حكمها بالمنطقة دون أن يكلفها ذلك شيئا، فيما الشعب الفلسطيني فهو الوحيد الذي سيدفع الثمن.

بالنسبة للإمبريالية الأمريكية والبيروقراطية السوفييتية، فإن القبول بتقسيم فلسطين يعني تصفية الانتداب البريطاني وفتح المجال للتنافسعلى التركة المتخلى عنها. فرحت بيروقراطية الكريملن بنشوء اضطرابات بالشرق الأوسط لأن ذلك سيساعدها على إضعاف مواقع بريطانيا وإيجاد موطأ قدم بالمنطقة سواء تحت غطاء "لجنة مختلطة تابعة للأمم المتحدة" أو عبر "وصاية للثلاثة الكبار" على القدس. أما الإمبريالية الأمريكية فقد باتت في فلسطين – كما كان الأمر في اليونان قبل ذلك - أمام تحملمسؤولية وضع سياسة الإمبريالية العالمية التي لم تقدر الإمبريالية البريطانية على إنجازها. بعد رحيل القوات البريطانية، غدت الهاغانا القوة العسكرية الوحيدة التي تملك عتادا حربيا عصريا، قوة غريبة عن العالم العربي ومستعدة لقمع أية انتفاضة وحتى محاربة أي تهديد روسي لوضع اليد على ثروات البترول بالمنطقة. لن نتفاجئ إذن إذا ما قامت الإمبريالية الأمريكية، سواء عبر تشكيل "عصبة يهودية" أو عبر تمويل مثل هذه العصبة، فذلك بغية التأثير أكثر فأكثر على الهاغانا واستعمالها كوسيلة لفرض سياساتها بالشرق الأوسط، ومن البديهي أن تأسيس دولة يهودية، كما الحركة الصهيونية التي سبقتها لم تكونا بالنسبة للقوى الإمبريالية سوى بيدقا لمخططاتها بالعالم العربي. ستظل دولة كهذه (أي الدولة اليهودية) دوما دويلة/ لعبة في أيدي الإمبريالية لفرض سياساتها، وبالنسبة لساكنتها، فإنها ستعاني أكثر من الحرمانات والمجازر والتوترات الجمة والتي من المرتقب أن تحتد أكثر فأكثر مع تطور النضال من أجل تحرر بلدان المنطقة.

إن تقسيم فلسطين والتغيير الواضح الذي طرأ على علاقات الصهيونية مع الإمبريالية البريطانية – بما فيها علاقات الصهاينة الأكثر تطرفا- ضربت كل النظريات والأفكار التي ازدهرت مع معسكرات النازية. وغدا واضحا ارتباط وتضامن الهاغانا مع الإمبريالية ضدا على الجماهير العربية. كما توضح الطابع الإجرامي للصهيونية ودورها الرجعي مع أولى انتفاضات الجماهير العربية الداعية لدولة فلسطينية موحدة ومستقلة، إذ أن هذه الانتفاضات توجهت ضد الساكنة اليهودية بدل أن تتوجه ضد الإمبريالية. واغتنم القادة الرجعيون للجنة العربية من أجل فلسطين الفرصة لإباحة إهدار دماء البؤساء اليهود؛ ضحايا سياسات الصهيونية.

تغنى القادة الصهاينة في العالم بإعلان تأسيس الدولة القزمية، واعتبروا ذلك بمثابة نصر عظيم. بات الفخ المعد لليهود منصوبا حسب أقوال ليون تروتسكي.

من دون تغيير جذري للوضع العالمي، ومن دون تراجع للفكر الصهيوني وسط الحركة العمالية اليهودية بفلسطين، فإن الإبادة الكاملة للشعب اليهودي عند اندلاع الثورة العربية هو الثمن الذي سيدفعه اليهود بعد نجاحهم المزعوم في "بحيرة النجاح" (**Lake Success**)[12].

إن تأسيس دولة مستقلة لليهود، الذي أراده الصهاينة قصد استئصال معاداة السامية في العالم، قابله على العكس اندلاع موجة شرسة في عدن ضد اليهود وموجة عالمية ضد السامية.

يظل موقف الأممية الرابعة تجاه القضية الفلسطينية، كما كان في الماضي، إذ ستكون في طليعة النضال ضد تقسيم فلسطين ومن أجل فلسطين موحدة ومستقلة تتمكن فيها الجماهير من تقرير مصيرها بشكل سيد عبر انتخاب جمعية تأسيسية، وضد عملاء الإمبريالية ومناورات البرجوازية المصرية والسورية التي تحاول تحريف النضال من أجل التحرر إلى صراع ضد اليهود. تدعو الأممية الرابعة لثورة زراعية والنضال ضد الرأسمالية والإمبريالية بما هما الشعاران الأساسيان للثورة العربية، لكن لا يمكن لهذا النضال أن ينجح إلا إذا اتخذت الجماهير لموقف واضح ضد تقسيم فلسطين وضد تأسيس الدولة اليهودية.

كما تدعو الأممية الرابعة جماهير شغيلة الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا وأستراليا وشغيلة كل البلدان للنضال لفرض فتح حدود بلدانهم أمام كل النازحين اليهود دون تمييز. إذ فقط عبر خوض هذا النضال، سنتمكن من إقناع اللاجئين اليهود بعدم اللجوء إلى "الفخ" الفلسطيني. إن التجربة المروعة التي تنتظر اليهود داخل الدولة القزمية ستساعد على إحداث القطيعة فيما بين أوسع الجماهير اليهودية مع الصهيونية المجرمة. وإذا لم تحدث مثل هذه القطيعة في وقتها، ف"الدولة اليهودية' ستغرق في حمام دم.

ضد تقسيم فلسطين

(نشر في مجلة "كول هام عاماد"- شتنبر 1947)

"*أبان أعضاء لجنة الأمم المتحدة عن* "تفهمهم" *وأنجزوا "عملا رائعا في وقت قصير*"، حسب أقوال **غولدا مايير** ممثلة "الوكالة اليهودية" في حديثها عن قرار تقسيم فلسطين، وهو الموقف الذي ساندته أغلبية الأحزاب الصهيونية مع اختلافات حول "الشكل" الذي سيتخذه هذا القرار.

عبر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ **مارشال** عن اتفاقه مع القرار. إننا ندرك جيدا أن مستقبل الشعوب المضطهدة لا يدخل في اهتمامات وزير خارجية الولايات المتحدة، ويمكن لهذا الموقف أن يبين للذين يعتقدون بأنهيمكن للأمم المتحدة أن تأتي بشيء إيجابي للشعوب، أن ذلك غير صحيح.

ماذا منحت الأمم المتحدة لليهود؟ كوطا لهجرة 000 150 شخص، الاستقلال السياسي وحوالي ثلثي فلسطين، ثلاثة من كبريات الموانئ وعمليا كل الساحل الفلسطيني، وهذا يشكل أكثر مما انتظره قادة الوكالة اليهودية الأكثر تفاؤلا.

ترى، ألا يحوي هذا "التفهم" وهذه "المودة" أية شكوك؟ لماذا صوتت كندا، هولندا والسويد التي لها علاقات وطيدة بالإمبريالية البريطانية لصالح التقسيم؟ ولماذا صوتت كل من غواتيمالا، بيرو والأوروغواي المعروفة بتبعيتها لواشنطن، على هذا القرار؟ لم تشأ أية صحيفة من صحف الصهيونية أو نصف- الصهيونية، بما فيها صحف الحزب الشيوعي الفلسطيني، طرحهذا السؤال، وبطبيعة الحال فإنها لم تجب على ذلك.

إنها مسألة أساسية. فبالإضافة إلى محتوى القرار، فإن دوافع أولئك الذين ساهموا في وضعه حيز التطبيقتملك أهمية قصوى. لا يجب أن ننخدع، فوراء "الدول المحايدة" حسب تعبير "مارشال" ثمة قوى لها مصلحة قصوى في قرار التقسيم. إن الحسابات السياسية التي سبقت تقسيم فلسطين هي ذاتها التي سبقت تقسيم الهند قبل ذلك.

ما كانت هذه الحسابات؟ تلجأ الإمبريالية في هذه المرحلة من الثورات وانتفاضات الشعوب المضطهدة إلى وسيلتين اثنتين لفرض سياساتها: القمع الشرس والمباشر كما في الهند الصينية واليونان، أو تحريف الصراع عبر فرض نزاعات بين الشعوب. غدت هذه الأخيرة الوسيلة المثلى إذ تسمح للإمبريالية بالتحكم عن بعد ومراقبة مصالحها.

لحدود اليوم، نجحت الإمبريالية في استعمال سياسة "فرق تسد" في هذا البلد باستعمالها للهجرة الصهيونية كعامل للتقسيم. فبهذه الطريقة، تمكنت الإمبريالية من زرع فتيل النزاعات القومية وتوجيه الكراهية التي (تحضى) بها بفلسطين والشرق الأوسط ضد اليهود. ومؤخرا، فقدت هذه الطريقة فعاليتها، إذ ورغم التوترات القومية، تطورت طبقة عاملة عربية قوية ومناضلة بداخل البلد، وثمة أفق جديد في التاريخ فتح عندما تضامن العمال اليهود وتعاونوا مع العمال الفلسطينيين للنضال ضد الإمبريالية لفرض تراجعها. وفشل المحاولة الأخيرة لفرض الاقتتال ما بين سكان فلسطين فرض على الإمبريالية إعادة النظر في سياساتها. ونتيجة لذلك، فإن الإمبريالية طبقت السياسة التالية: إذا ما رفضتم الاقتتال فيما بينكم، سنعمد إلى وضعكم في وضع اقتصادي وسياسي يفرض عليكم الاقتتال شئتم أم كرهتم. هذا هو المضمون الحقيقي لتقسيم فلسطين.

هل تمكن قرار تقسيم فلسطين من تحقيق حلم الاستقلال السياسي للشعب اليهودي؟ سيختزل هذا "الاستقلال" في الاختيار "الحر" و "المستقل" ما بين الموت جوعا أو الرضوخ بشكل كامل للإمبريالية، إذ أن التجارة الخارجية– الصادرات والواردات – النفط، الكهرباء والثروات المعدنية تظل في أيدي الاحتكارات الأجنبية، والأرباح تواصل ملء جيوب الرأسماليين الأجانب.

يمكن لدولة قزمية لليهود في الشرق الأوسط أن يكون سلاحا فعالا في أيدي القوى الإمبريالية. فهذه "الدولة" المعزولة على الجماهير العربية تبقى دون دفاع وتحت الرحمة الكلية للإمبريالية العالمية التي ستستعملها لتحصين مواقعها بالمنطقة ومساعدة الدول العربية للحديث عن ما يسمى ب"الخطر اليهودي"، ويوم يبلغ الاحتقان ذروته القصوى، سيتخلى "الأصدقاء" الإمبرياليون على الدولة اليهودية لتواجه مصيرها لوحدها.

سيتم أيضا منح "استقلال سياسي" للعرب الفلسطينيين. سيؤدي تقسيم فلسطين إلى خلق دولة عربية فيودالية ومتخلفة بالضفة الغربية غرب الأردن، هكذا ستسعى الإمبريالية لعزل ولشل البروليتاريا العربية بحيفا حيث تتمركز أهم معامل تكرير البترول وكذا تقسيم العمال الفلسطينيين سعيا لتجنب تطور الصراع الطبقي بالمنطقة.

تتحمل الإمبريالية مسؤولية خلق مشكل اللاجئين اليهود الفارين من معسكرات الاعتقال النازي عندما أغلقت حدود كل البلدان أمامهم. وتتحمل مسؤولية مصير اللاجئين. ليست الإمبريالية بزاوية خيرية، إذ أنها عندما تمنح اليهود "هدية" (دولة يهودية بفلسطين) فهي تقوم بذلك لسبب معين، ألا وهو استخدام هذه الدولة لخدمة المصالح الخاصة للإمبريالية.

إن مقترح تقسيم فلسطين كان في مصلحة اليهود حسب تعبير الإمبريالية، و"انتصارات" الصهيونية ساعدت على إقناع أغلبية اليهود.

أقر التقسيم عددا من الاستفزازات كإلحاق يافا بالدولة اليهودية ورفض منح مرفأ بحري للعرب.

ساعدت هذه الاستفزازات على إظهار بريطانيا ك"صديقة للعرب" الذين باتوا "يناضلون" من أجل تقسيم "أكثر عدلا".

يتعلق الأمر بتقسيم مبرمج مسبقا للحركة العمالية. وباختصار، فإن قرار الأمم المتحدة لم يكن لا في صالح اليهود ولا في صالح العرب الفلسطينيين، بل في صالح الإمبريالية العالمية. تسابق القادة الصهاينة على قطعة العظم التي ألقتها الإمبريالية، أما انتقادات صهاينة "اليسار" فلم ترق أبدا إلى وضع التقسيم محل تساؤل، بل عملت على التغطية عليه تحت يافطة دولة يهودية على كامل التراب الفلسطيني، أما مقترح "هاشومير هاتزاير" (13) فليس إلا مبررا للتغطية على "حق" اليهود لفرض إرادتهم على العرب: هجرة اليهود ومصالح الصهيونية ضدا على إرادة العرب الفلسطينيين.

فيما يبدو أن الحزب الشيوعي الفلسطيني ينتظر حلا "عادلا" من قبل الأمم المتحدة، في كل الأحوال، لا يزال هذا الحزب محكوم بالأوهام حول دور الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك، فهو يساعد على التغطية على سياسات الإمبريالية ويساعدها على وضع مخططاتها حيز التطبيق.

لا يجب أن نسقط في مثل هذا الفخ. إن حل المشكل اليهودي كما مشاكل البلد بأكمله لن يأتي "من فوق"، لن يأتي من الأمم المتحدة ولا من أية مؤسسة إمبريالية. إذ لا يمكن للتهديد ب"الصراع" أو ب"الحرب" ولا الضغوطات الأخلاقية أن تجعل الإمبريالية تتخلى عن مصالحها الحيوية بالمنطقة (بلغت عائدات البترول 60% هذه السنة)

من أجل حل المشكل اليهودي، من أجل التحرر من قيود الإمبريالية، ليس هناك من سبيل إلا خوض حرب طبقية مشتركة مع إخواننا العرب، حرب لن يكون إلا حلقة في سلسلة حرب الجماهير المضطهدة بالشرق العربي والعالم بأسره ضد الإمبريالية.

إذا كان التقسيم يولد قوة الإمبريالية، فإن الوحدة الطبقية هي التي تولد قوتنا نحن.

(1): اقرأ في هذا الصدد بيان الأممية الرابعة حول اتفاقيات أوسلو لعام 1993

(2): أي مجمل التراب الفلسطيني الذي كان تحت الانتداب البريطاني (1920 – 1948)

(3): تيار يمثل أقلية في صفوف اليهود المضطهدين بأوروبا إلى حدود الحرب العالمية الثانية. وتمت مواجهة الصهيونية من قبل كافة تيارات الحركة العمالية خاصة في أوروبا الشرقية وروسيا. أكد "البند" في مؤتمره الرابع بروسيا القيصرية معارضته للصهيونية وأن فكرة بلد لليهود لن تحل مشكل اليهود.

(4): "فرق تسد"؛ سياسة الطبقات المسيطرة منذ الإمبراطورية الرومانية.

(5): هنري لورانس: "عودة المنفيين؛ الصراع من أجل فلسطين بين 1869 و 1997.

(6): هيأة تمثل البرجوازية والإقطاعيين بفلسطين.

(7): النكبة عام 1948، حيث تعرض أزيد من 780 000 فلسطيني للتهجير من أراضيهم.

(8): مذكور في "حل مشكلة اللاجئين" عام 1967.

(9): أوراكوريند و نادان فيلدمان؛ « USAid to IsraelTotals 233,7 § Over Six Decades »؛ ها آرتز؛ 20 مارس 2013.

(10): مجزرة ليوم 12 غشت 1976 من قبل اللبنانيين بمخيم اللاجئين الفلسطينيين بتل الزعتر في شمال غرب بيروت. فيما قوات حافظ الأسد التي كانت بالقرب من المخيم لم تحرك ساكنا.

(11): ميليشيا شبه عسكرية صهيونية تأسست عام 1920، والتي ستكون نواة الجيش الإسرائيلي عام 1948.

(12): مكان قرب نيو يورك حيث تمت مناقشة تقسيم فلسطين عام 1947 من قبل الأمم المتحدة.

(13): منظمة "اليسار" الصهيوني.

Published in The Internationale (n°7), magazine of the Organizing Committee for the Reconstitution of the Fourth International

corqi_ocrfi@yahoo.fr